دور الإيرادات النفطية في تطور قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤

عبدالحميد مصباح محمد الأكرش

الملخص:

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من إستخدام العائدات النفطية وتوجيها في شكل إستثماري بهدف النهوض بقطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، إلا أنه لوحظ إنخفاض المساهمة النسبية لقطاع الصناعة في القطاع غير النفطي، والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك زيادة نقصان الكثير من المنتجات الصناعية المحلية لعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية، في ظل سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي. الأمر الذي قادنا إلى دراسة وتحليل دور العوائد النفطية في نمو وتنمية القطاع الصناعي في الناتج الغير نفطي والناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على المصادر الثانوية لجمع البيانات للوصول إلى النتائج، من خلال إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط، كما اعتمد الباحث على فرضية رئيسية؛ مفادها؛ توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الصادرات النفطية و تطور قطاع الصناعة في ليبيا. وقد إستنتجت الدراسة بأن هناك علاقة معنوية ضعيفة بين عوائد الصادرات النفطية والناتج المحلي لقطاع الصناعة.

Abstract:

It consisted study a problem in that, although the use of oil revenues and directed in investment form to enhancing the industrial sector in Libya, but it was observed decrease in the relative contribution of the industrial sector in the non-oil sector, and GDP, as well as increasing a lot of local industrial products to its inability to compete foreign goods, in the opening to the outside world policy. Which led us to study and analyze the role of oil revenues in the growth and development of the industrial sector in non-oil output and GDP in Libya during the period under study, and to achieve the objectives of the study researcher followed the descriptive analytical method , And rely on secondary sources to collect data to gain access to the results, through the use of simple linear regression model, the researcher depends on the major hypothesis; that; no statistically significant correlation between oil exports revenues and the development of the industrial sector in Libya. The study concluded that there was a weak significant relationship between the oil export revenues and gross domestic product for the industrial sector .

أولاً: مقدمة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد الليبي أحد اقتصادات الدول النامية النفطية التي تمتلك وفرة في الموارد النفطية. ويهدف كغيره من الاقتصادات النفطية إلى إستغلال موارده بشكل أمثل لتحقيق التنمية في القطاعات الإقتصادية المختلفة، لتصحيح الإختلالات في الهيكلي الإقتصادي وتنويع مصادر الدخل من خلال رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية. لتخفيف الاعتماد على إيرادات تصدير النفط، خاصة وأن تقلبات أسعار النفط والكميات المصدرة منه، قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على حصيلة النقد الأجنبي ومن ثم الدخل الوطني، ومن ثم تكون له أثاراً عكسية على عمليات التنمية الاقتصادية في القطاعات غير النفطية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن ليبيا تمكنت من إستخدام العائدات النفطية وتوجيهها في شكل إستثماري بهدف النهوض بقطاع الصناعة فيها، لخلق قاعدة إنتاجية تساهم في توفير السلع الصناعية محلياً، وزيادة مساهمتها في الصادرات غير النفطية، إلا أنه ظهرت مشكلة إنخفاض المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي، وكذلك عدم قدرة المنتجات المحلية منه على منافسة السلع الأجنبية، في ظل سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال زيادة الواردات. وبهذا تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ماهو دور عوائد الصادرات النفطية في تطور قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢؟

ثالثاً: فرضية الدراسة:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عوائد الصادرات النفطية وتطور قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا.

رابعاً: هدف الدراسة

بيان دور العوائد النفطية على معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي بليبيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢.

خامساً: منهجية الدراسة:

سوف يقوم الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في بحثه، وذلك لوصف المتغيرات المختلفة للوصول إلى أهدافه، ومعرفة دور العوائد النفطية في تنمية القطاع الصناعي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢)، من خلال إستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط، وما يتطلبه ذلك من إطار البحث، وتحديد نوع ومصادر جمع المعلومات من خلال الإعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

سادساً: الدراسات السابقة:

١- في دراسة **(Seyed Mohammad Alavinasab, 2015) بعنوان أثر العوائد النفطية والصادرات غير النفطية على الإنتاج الصناعي: حالة إيران[i].** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير عائدات النفط والصادرات غير النفطية على الإنتاج الصناعي في إيران، وذلك باستخدام البيانات الثانوية خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٠. بعد التحقق من البيانات عن السكون واختبار التكامل المشترك، و تم استخدام طريقة المربعات الصغرى. حيث أظهرت النتائج التجريبية آثار إيجابية وذات دلالة إحصائية للمتغيرات التفسيرية من عائدات النفط والصادرات غير النفطية على الإنتاج الصناعي فيإيران خلال فترة الدراسة. كما وجدت الدراسة أن مؤشر الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان له تأثير معنوي وإيجابي على الإنتاج الصناعي في حين وجدت بأن تأثير سعر الصرف سلبي.

٢- في دراسة (Victor Ushahemba Ijirshar , 2015) **بعنوان The empirical analysis of oil revenue and industrial growth in Nigeria**[ii]. بحثت هذه الدراسة في تأثير عائدات النفط على النمو الصناعي في نيجيريا. حيث كشف اختبار التكامل المشترك بأن هناك تأثير إيجابي على المدى الطويل لنمو عائدات النفط على النمو الصناعي في نيجيريا؛ وأوصت الدراسة وضع سياسة مستدامة وتنفيذها في القطاع الصناعي والنفطي
كما ينبغي أن تستخدم عائدات النفط بحكمة لتسهيل الصناعات الوليدة من خلال سياسات صناعية متقدمة مثل إحلال الواردات، وغيرها.
وفي الدراسة الحالية سوف يركز الباحث على دراسة وتحليل دور العوائد النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤.

أولاً: تحليل هيكل التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤)

تعد الصادرات من أهم النشاطات التي تساعد بنموها في تحقيق التنمية الاقتصادية في باقي القطاعات الاقتصادية، لما توفره من عملات أجنبية تساهم في تمويل الإحتياجات من مختلف المستوردات، عن طريق توفير السلع الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

١- تطور الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤):

من خلال الجدول التالي رقم (١)، يتبين أن الصادرات النفطية تمثل النسبة العظمى من إجمالي الصادرات الليبية، ولها الفضل في تغطية فاتورة الواردات، في حين تشكل الصادرات غير النفطية التي تتكون أساساً من المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية وبعض السلع الأخرى النسبة الباقية، وبالتالي كان لها الدور الرئيسي في تحقيق الفائض في الميزان التجاري الليبي طوال فترة الدراسة بإستثناء عام ٢٠١٤ الذي تحقق فيه عجزاً في الميزان التجاري قدره

٢٢٢٣٥ مليون دينار، بسبب إنخفاض الصادرات النفطية الليبية، الناتج عن إنخفاض الإنتاج النفطي في ليبيا وإنخفاض أسعار النفط العالمية نتيجةً لزيادة المعروض من النفط في السوق الدولية.

جدول رقم (١) تطور التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)
(مليون دينار)

السنة	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية	الصادرات غير النفطية %	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
١٩٩٠	٣٧٤٥	٣٥٣٤.٧	%٩٤.٤	٢١٠.٣	%٥.٦	٢١٤٥	١٦٠٠
١٩٩١	٣١٥٣.٨	٣٠٠٩.١	%٩٥.٤	١٤٤.٧	%٤.٦	٢٢٦١	٨٩٢.٨
١٩٩٢	٣٠٤١.٧٤	٢٨١٠.٩٤	%٩٢.٤	٢٣٠.٨	%٧.٦	٢١٤٠	٩٠١.٧٤
١٩٩٣	٢٤٧٧.٧٧	٢٢٧٦.٨٧	%٩١.٩	٢٠٠.٩	%٨.١	٢٥٨٤	٨٩٣.٧٧
١٩٩٤	٣١١٧.٢٢	٢٩٠٠.٤٢	%٩٣	٢١٦.٨	%٧	٢٣٥٣	٧٦٤.٢٢
١٩٩٥	٣٢٢٢.١	٢٩٦٦	%٩٢.١	٢٥٦.١	%٧.٩	٢١٤٩	١٠٧٣.١
١٩٩٦	٣٥٧٨.٨	٣٤٣٣.٣	%٩٥.٩	١٤٥.٥	%٤.١	٢٥٦٤	١٠١٤.٨
١٩٩٧	٣٤٥٥.٦	٣٢٧٥.٢	%٩٤.٨	١٨٠.٤	%٥.٢	٢٧٣٩	٧١٦.٦
١٩٩٨	٢٣٧٤.١	٢١٩٨.٧	%٩٢.٦	١٧٥.٤	%٧.٤	٢٢٦٧	١٠٧.١
١٩٩٩	٣٦٨٢.٢	٣٤٨٨.٩	%٩٤.٨	١٩٣.٣	%٥.٢	٢١٩٩	١٤٨٣.٢
٢٠٠٠	٥٢٢١.٥	٤٩٩٢.٢	%٩٥.٦	٢٢٩.٣	%٤.٤	٢١٠٦	٣١١٥.٥
٢٠٠١	٥٣٩٣.٨	٥١٤٢.١	%٩٥.٣	٢٥١.٧	%٤.٧	٢٨٩٥	٢٤٩٨.٨
٢٠٠٢	١٠١٧٧	٩٨٢٤	%٩٦.٥	٣٥٣	%٣.٥	٩٤٩٣	٦٨٤
٢٠٠٣	١٤٨٠٩.٦	١٤٠٤٧.٤	%٩٤.٩	٧٦٢.٢	%٥.١	٩٣٨٦	٥٤٢٣.٦
٢٠٠٤	٢٠٨٤٨.٢	٢٠٠٨٥.٥	%٩٦.٣	٧٦٢.٧	%٣.٧	١٣١١٠	٧٧٣٨.٢
٢٠٠٥	٣١١٤٨	٣٠٣١٢.٢	%٩٧.٣	٨٣٥.٨	%٢.٧	١٥٦٨٣	١٥٤٦٥
٢٠٠٦	٣٦٣٣٦.٣	٣٤٨٩١.٢	%٩٦	١٤٤٥.١	%٤	١٦٦٥٩	١٩٦٧٧.٣
٢٠٠٧	٤٠٩٧٢.١	٣٩٥٨٩.١	%٩٦.٦	١٣٨٣	%٣.٤	٢١٦٩٨	١٩٢٧٤
٢٠٠٨	٥٤٧٣٢	٥٢٩٤٧	%٩٦.٧	١٧٨٥	%٤.٦	٢٥٩٣٨	٢٨٧٩٤
٢٠٠٩	٣٤٠٧٠	٣٣٣٥٣	%٩٧.٩	٧١٧	%٢.١	٢٧٥٠٣	٦٥٦٧
٢٠١٠	٥٦٠٦٦.٢	٥٥٠١٢.١	%٩٦.٨	١٠٥٤.١	%٣.١	٣١٨٨١	٢٤١٨٥.٢

٢٠١١	١٦٢٩٥.١	١٥٨٣٠.١	%٩٧.٤	٤٦٥	%٢.٦	١٣٦٦٤	٢٦٣١.١
٢٠١٢	٦٨٤٧٠.٢	٦٦٩٣٢.٢	%٩٧.٨	١٥٣٨	%٢.٢	٣٢٢٤٣	٣٦٢٢٧.٢
٢٠١٣	٥٢٥٥٦.٧	٥١٧٧٥.٧	%٩٨.٥	٧٨١	%١.٥	٤٣٢٤٣	٩٣١٣.٧
٢٠١٤	٢٠٢٦٠	١٩٩١٣	%٩٨.٣	٣٤٧	%١.٧	٤٢٤٩٥	٢٢٢٣٥-

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة، التقرير العربي الموحد ٢٠١٣، ٢٠١٤.

خلاصة القول، بلغ المتوسط العام لنسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢) حوالي ٩٥.٣%، كما بلغ متوسط مساهمة قطاع النفط إلى إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤) نحو ٩٥.٦%، وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس فشل خطط التنمية المتمثلة في تنويع هيكل الصادرات الليبية، وتدني مساهمة القطاعات الأخرى في إجمالي الصادرات الليبية التي بلغ متوسط مساهمتها في إجمالي الصادرات الليبية حوالي ٥% خلال الفترة نفسها.

- التركيب السلعي للصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤):

يلاحظ من خلال الجدول التالي رقم (٢) أن جل الصادرات النفطية كانت من النفط الخام خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٩ بنسبة مساهمة قدرها ٨٢.٩١% من إجمالي الصادرات النفطية، كما مثلت أيضاً خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠ نحو ٨٠.٨٨% من إجمالي الصادرات النفطية، بينما تمثل باقي الصادرات النفطية من الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية النسبة الباقية. أما خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٤ فقد كانت الظروف السياسية والاقتصادية في ليبيا صعبة جداً، أدت لتوقف عجلة إنتاج النفط في عام ٢٠١١، ثم العودة مرة أخرى للإنتاج والتصدير في عام ٢٠١٢ وفي ظروف صعبة أيضاً، وصلت فيها مساهمة صادرات النفط الخام وفقاً للاحصائيات المتوفرة نحو ٦٨.٦% من إجمالي الصادرات النفطية، وهذا يعني أن صادرات المنتجات النفطية لازالت ضعيفة جداً. في الجانب الآخر، تمثل الصادرات البتروكيماوية أغلب الصادرات غير النفطية من حيث أنها تستحوذ على نحو ٥٣.٧٤% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة ١٩٩٠-

١٩٩٩، كما مثلت في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠ نحو ٧٩.١٤% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وهذا لايدل على تطور ونمو إنتاج الصناعات البتروكيماوية في ليبيا خاصة في عقد الألفية الثالثة، ولكن يعود ذلك لتحسن وإزدهار أسعار النفط العالمية الأمر الذي رفع من قيمة عائدات صادراتها، أما حصة المنتجات الأخرى فكانت في أغلب حالاتها متقلبة في حدود نسب ضئيلة في بعض السنوات، وحتى مع ظهور صادرات الحديد والصلب في تسعينيات القرن العشرين، إلا أنها لم تؤثر في الهيكل السلعي كثيراً.

جدول رقم (٢)

التركيب السلعي للصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤) (مليون دينار)

السنة	الصادرات النفطية				الصادرات غير النفطية			
	النفط الخام	النفط الخام %	الغاز الطبيعي	المنتجات النفطية	الصادرات البتروكيماوية	الصادرات البتروكيماوية %	الحديد	الباقي
١٩٩٠	٣٠٨٥	٨٧.٣	٦٣	٣٨٦.٧	١٤١.٦٠٣	٦٧.٤	٣٠.٣	٣٨.٤
١٩٩١	٢٦٦٨	٨٨.٧	٥١.٢	٢٨٩.٩	١٠٥.٧٢٠	٨٣.٥	١٥.١	٢٣.٩
١٩٩٢	٢٣٥٨	٨٣.٩	٦٣.٤	٣٨٩.٥	٨٠.٥٢٠	٣٥.٣	٧٣.٨	٧٦.٥
١٩٩٣	١٨٨٦	٨٢.٨	٥٧.٧	٣٣٣	٦٠.٨٩٤	٣٠.٣	٧٨.٥	٦١.٥
١٩٩٤	٢٢٧١	٧٨.٣	١١١	٥١٨	٧٦.٣١٦	٣٥.٢	١٠٢.٨	٣٧.٧
١٩٩٥	٢٤٧٠	٨٣.٣	١٠١.٤	٣٩٤.١	١٣٤.٨٠٢	٥٢.٦	٨٤.٥	٣٦.٧
١٩٩٦	٢.٩١١	٨٤.٨	٣٢.١	٤٩٠.٣	٩١.٥٦٨	٦٢.٩	٤٣.٩	١٠
١٩٩٧	٢.٦٤٠	٨٠.٦	٦٥.٣	٥٧٠	١١٢.٦١١	٦٢.٤	٥٤.٥	١٣.٣
١٩٩٨	١.٧٥٢	٧٩.٧	٣٥.٢	٤١١.٥	١٠٠.٠٤١	٥٧	٥٤.٦	٢٠.٧
١٩٩٩	٢.٧٧٩	٧٩.٧	٧٤.١	٦٣٦.٣	٩٨.٢١٩	٥٠.٨	٧٠.٩	٢٤.١
٢٠٠٠	٣.٨٤٢	٧٧	٢٢٢.٦	٩٢٧.٦	١٩٠.٦٥٢	٨٣.١	٣٠.٦	٨
٢٠٠١	٣.٩٧٢	٧٧.٢	١٤٠.٦	١.٠٣٠	١٧٤	٦٩.١	٧٤.٣	٣.٤
٢٠٠٢	٧.٤٩٢	٧٦.٣	١٧٤	٢.١٥٨	٢١١	٥٩.٨	١٣٤.٦	٧.٣
٢٠٠٣	١١.٥٤	٨٢.١	١٨٨	٢.٣٢٣	٦١٩.٧	٨٠.٩	١٣٩.٢	٣.٣
٢٠٠٤	١٦٧٤٤	٨٣.٤	٣٠٣.٢	٣.٠٣٨	٦٨٣.٦	٨٨.٦	٦٥.٤	١٣.٧

٢٠٠٥	٢٤٦٧٣	٨١.٤	٧٨٩.٢	٤.٨٥٠	٨٢٥.٣	٩٨.٧	٢.٣	٨.٢
٢٠٠٦	٢٧.٢٨	٧٨.٢	١.٨٥٢	٥.٧٦٢	١.٢٢٤	٨٤.٧	٢١٣	٨
٢٠٠٧	٣٢.١٢٤	٨١.١	١.٢٤٤	٦.٢٢١	١.١٨٢	٨٥.٥	١٩٦	٥
٢٠٠٨	٤٣.٦٤٤	٨٢.٤	١.٥٩٩	٧.٧٠٤	١.٣٥٣	٧٥.٨	٤١٩	١٣
٢٠٠٩	٢٧.٤٧٥	٨٢.٤	٧٣٢	٥.١٤٦	٥٥٨	٧٧.٨	١٥٢	٧
٢٠١٠	٤٨.٥٠٢	٨٨.٢	١.١٠٧	٥.٤٠٣	٧٠٠.٨٧١	٦٦.٥	٣٥١.٤	١.٨٣
٢٠١١	٩.٢٨٧	٥٨.٧	-	-	٢٠٦.٦	٥٦.٢	١٦١.٣	٠
٢٠١٢	٥٢.٥٤٨	٧٨.٥	-	-	٦١٤.٩	٥٦.١	٤٨٠	١.٢٦

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على البيانات الواردة من نشرة مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- تطور الواردات الليبية خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤:

نتيجة للتقلبات في الإيرادات النفطية ولجوء السلطات الليبية إلى تطبيق إجراءات تقييدية لتنظيم عملية الاستيراد، ومنع بعض السلع التي صنفت على أساس أنها كمالية وترفيهية، وأيضاً السلع التي أعتبرت منافسة للإنتاج المحلي، وتخصيص النقد الأجنبي لإستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية[iii]، شهدت الواردات الليبية تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٩)، كما هو موضح في الجدول السابق رقم (١)، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام ١٩٩٧ بنحو ٢٧٣٩ مليون دينار، وأدنى مستوى لها في عام ١٩٩٢ بنحو ٢١٤٠ مليون دينار، أي أن تقلبات أسعار النفط الخام كان لها الأثر الواضح على الواردات في تلك الفترة.

أما خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٤)، أظهرت قيمة إجمالي الواردات زيادة ملحوظة عام ٢٠٠٢، حيث بلغت ٩٤٩٣ مليون دينار مقابل ٢٨٩٥ مليون دينار عام ٢٠٠١، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٢٧%، بسبب تعديل وتوحيد سعر الصرف مع بداية عام ٢٠٠٢، والذي إنخفضت فيه قيمة الدينار الليبي بنسبة وصلت إلى ٥٠% تقريباً مقابل العملات الاجنبية، مما أدى الى زيادة تكلفة الواردات بالدينار الليبي[iv]. كذلك، تخفيف القيود المفروضة على الواردات بإلغاء

العمل بنظام رخص الإستيراد وإلغاء العمل بنظام الموازنات الاستيرادية[v]. وفي السنوات اللاحقة إرتفعت قيمة إجمالي الواردات لتصل أعلى مستوى لها بحوالي ٤٣٢٤٣ مليون دينار عام ٢٠١٣، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٦.٢% مقارنة بعام ٢٠٠٠، وتعزى هذه الزيادة الى زيادة حجم الإنفاق العام والإستمرار في سياسة تحرير التجارة الخارجية بإستثناء عام ٢٠١١ الذي إنخفضت فيه الواردات الليبية لتصل إلى ١٣٦٦٤ مليون دينار، بمعدل نمو سالب قدره – ٥٧.١% مقارنة بعام ٢٠١٠، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي حدثت في ذلك العام.

- التركيب السلعي للواردات خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٤:

من خلال الجدول التالي رقم (٣) يلاحظ أن الواردات من الآلات ومعدات النقل (آلات ومعدات وأجهزة كهربائية، السيارات بما في ذلك السيارات ذات الإستعمالات الخاصة)، قد إحتلت المرتبة الأولى، من حيث نسبتها إلى إجمالي قيمة الواردات إذ أنها تتجاوز ثلث قيمة تلك الواردات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، بحيث كانت تمثل نحو ٣٤.٦% في عام ١٩٩٠، و٣٨.٤% في عام ١٩٩٩، وعلى الرغم من إرتفاع هذه النسبة إلا أنها تتشابه تماماً مع العديد من الدول النامية والتي لم تبلغ فيها مرحلة التصنيع درجة متقدمة تفي بتغطية الطلب المحلي من تلك الآلات والمعدات، ويليها مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها (الجلود ومصنوعاتها والفراء المجهز، الحديد والصلب، ومصنوعات المعادن)، بنحو ٢٣.٨% في عام ١٩٩٠، وانخفضت إلى نحو ٢١.٧% في عام ١٩٩٩، ومن ثم تأتي الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بنحو ٢٠% في عام ١٩٩٠ و نحو ١٤.٧% عام ١٩٩٩، وكانت المصنوعات المختلفة (الأثاث وأجزاء الأثاث)، بنحو ٩.٤% عام ١٩٩٠ و نحو ١٠.٣% في عام ١٩٩٩، وكذلك المواد الكيماوية (عناصر كيماوية ومركباتها، أدوية ومستحضرات الصيدلة)، بنحو ٦.٧% في عام ١٩٩٠، و ٨% في عام ١٩٩٩، فيما شكلت الواردات من السلع المتبقية النسبة الباقية[vi].

أما في الفترة الزمنية ٢٠٠٠- ٢٠١٤، كانت الآلات ومعدات النقل من السلع الأكثر إستيراداً لليبيا، حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، و شكلت نحو ٤١% من إجمالي الواردات الليبية خلال عام ٢٠٠٠، بينما إزدادت قيمة الواردات منها في عام ٢٠١٠ إلى نحو ٤٩.٣% من إجمالي الواردات، أي أنها تمثل حوالي ٥٠% من قيمة الواردات تقريباً، كما كانت نسبة الواردات من المصنوعات المصنفة على أساس المواد التي صنعت منها نحو ١٦.٢% في عام ٢٠٠٠، وزادت في عام ٢٠١٠ نحو ٢١.٥% من إجمالي قيمة الواردات، أيضاً المواد الغذائية والحيوانات الحية، كانت نسبتها من إجمالي قيمة الواردات في عام ٢٠٠٠ نحو ٢٠.١%، وانخفضت إلى حوالي ١٠.٤% في عام ٢٠١٠. هذا وقد شكلت المصنوعات المختلفة نحو ٨.٦% في عام ٢٠٠٠، وكانت تقريباً نفس النسبة في عام ٢٠١٠ نحو ٨.٥%، وبالنسبة للمواد الكيماوية فقد كانت تشكل نسبة ٧.٢% في عام ٢٠٠٠، وانخفضت إلى نحو ٥.٧% في عام ٢٠١٠، هذا وتشكل الواردات من السلع الأخرى النسبة الباقية.

جدول رقم (٣) تطور الواردات الليبية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤) (نسبة مئوية)

البيان	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١١-٢٠١٤
مواد غذائية وحيوانات حية	٢٠.٦	٢٢.٦	١٤.٧	٢٠.١	١٤.٨	١٠.٤	غير متوفرة
مواد كيماوية (عناصر كيماوية ومركباتها، أدوية ومستحضرات الصيدلة)	٦.٧	٨.١	٨	٧.٢	٥.٨	٥.٧	غير متوفرة
مصنوعات	٢٣.٨	٢١.٥	٢١.٧	١٦.٢	٢٠.٧	٢١.٥	غير

صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها (الجلود ومصنوعاتها والفراء المجهز، الحديد والصلب، ومصنوعات المعادن)							متوفرة
آلات ومعدات نقل (آلات ومعدات وأجهزة كهربائية، السيارات بما في ذلك السيارات ذات الإستعمالات الخاصة)	٣٤.٦	٣١.٧	٣٨.٤	٤١	٤٧.٦	٤٩.٣	غير متوفرة
مصنوعات مختلفة (الأثاث وأجزاء الأثاث)	٩.٤	٩.٦	١٠.٣	٨.٦	٧.١	٨.٥	غير متوفرة

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على البيانات الواردة من مصرف ليبيا المركزي- أعداد مختلفة.

ثانياً: تطور التكوين الرأسمالي الثابت في الإقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤):

كانت المشكلة التي تواجه الحكومة الليبية[vii]، هي كيفية توزيع الايرادات النفطية بحيث تحقق توسعاً طويل المدى في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، ... ، لقد قامت الحكومة بإستثمار عوائد النفط في خمس مجالات رئيسية عبر السنوات مع تغير التركيز على أي من تلك المجالات من فترة لأخرى:

- الصادرات النفطية وتفرعاتها البتروكيماويات.
- الزراعة وبصفة خاصة الموارد المائية.
- صناعات أخرى مع التأكيد على صناعة الحديد والصلب.
- البنية التحتية مثل السدود ومحطات الكهرباء والطرق.
- البنية التحتية الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

إلا أن مايهمنا هنا هو الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، حيث يتبين من خلال الجدول التالي رقم (٤) عدم الإستقرار في التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الصناعة التحويلية، حيث تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض خلال فترة الدراسة ١٩٩٠- ٢٠١٠، ويعود ذلك بشكل كبير إلى التذبذب في الإيرادات المالية للدولة الليبية، المعتمدة أساساً على عائدات الصادرات النفطية التي تتصف بعدم الثبات لإرتباطها الوثيق بمايحدث من تطورات بالاقتصاد العالمي.

جدول رقم (٤) التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية في قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٤) (مليون دينار)

البيان	التكوين الرأسمالي في قطاع الصناعة التحويلية	الاستثمار غير النفطي	مجموع الاستثمار
١٩٩٠	٤٤	٨٩٦	١١٣٦
١٩٩١	٣٨	٨٣٥	١٠٣٤
١٩٩٢	٦٨	٧٦٤	١٠٠٩
١٩٩٣	١٢٣	١٠٩٧	١٥٠٣
١٩٩٤	١٧٢	١٢٥٧	١٦٢٢
١٩٩٥	١٦٢	١٠٩٢	١٢٤٦
١٩٩٦	٣٠٢	١٥٣٢	١٦٤١
١٩٩٧	٨٣	١٥٥٧	١٦٨٥
١٩٩٨	١٣١	١١٦٣	١٣٩٧
١٩٩٩	٩٤	١٢٤١	١٥٣٦

٢٠٠٠	٣٩	٢٠١٥	٢٢١٥
٢٠٠١	٨٠	١٩٥٧	٢١٥٧
٢٠٠٢	١٧٦	٣٢٢٧	٣٥٧٧
٢٠٠٣	١٦٧	٢٩٤٧	٣٣٣٢
٢٠٠٤	١٨٢	٣٣٣٩	٣٨٠١
٢٠٠٥	١٥١	٦٧٠٠	٧٧٥٩
٢٠٠٦	١٤٤	٧٢٤٩	٨٤٣١
٢٠٠٧	٢٣٩	١٢٠٩٨	١٣٤١٨
٢٠٠٨	٣٤١	١٦٦٢٨	١٨٤٨٩
٢٠٠٩	٢٦٨	١٥١٠٩	١٦٨٧٧
٢٠١٠	٤٨٠	١٥٢٥٥	١٧٠٤٩

المصادر: ١٩٩٠- ٢٠٠١: مجلس التخطيط العام (٢٠٠١)، " الحسابات القومية ١٩٨٦-١٩٩٩، وتقديرات عام ٢٠٠٠"، ص ص ١٠٧- ١٠٨. وتقديرات عام ٢٠٠١ ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٠٠١- ٢٠٠٧: وزارة التخطيط والمالية، الناتج المحلي الاجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٧ مارس ٢٠٠٨.

٢٠٠٨- ٢٠١٠: وزارة التخطيط والمالية، قسم الحسابات القومية، تقديرات غير منشورة للسنوات ٢٠٠٨- ٢٠١٠.

جدول رقم (٥) نسبة الإستثمار في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢) (نسبة مئوية):

البيان	نسبة الإستثمار في قطاع الصناعة من إجمالي الإستثمار	نسبة الإستثمار في قطاع الصناعة من الإستثمار غير النفطي
١٩٩٠	٣.٩	٤.٩
١٩٩١	٣.٦	٤.٦
١٩٩٢	٦.٧	٨.٩
١٩٩٣	٨.١	١١.٢
١٩٩٤	١٠.٦	١٣.٧
١٩٩٥	١٣	١٤.٨
١٩٩٦	١٨.٤	١٩.٧

١٩٩٧	٤.٩	٥.٣
١٩٩٨	٩.٤	١١.٣
١٩٩٩	٦.١	٧.٦
٢٠٠٠	١.٧	١.٩
٢٠٠١	٣.٧	٤.١
٢٠٠٢	٤.٩	٥.٥
٢٠٠٣	٥.١	٥.٧
٢٠٠٤	٤.٨	٥.٥
٢٠٠٥	١.٩	٢.٣
٢٠٠٦	١.٧	٢
٢٠٠٧	١.٨	٢
٢٠٠٨	١.٨	٢.١
٢٠٠٩	١.٦	١.٨
٢٠١٠	٢.٨	٣.١

من خلال البيانات الواردة في الجداول السابقة رقم (٤) و (٥) كانت نسبة الاستثمارات الموجهه لقطاع الصناعة التحويلية نحو ٨.٥ % من إجمالي الاستثمارات و نحو ١٠.٢% من الإستثمار في القطاع غير النفطي خلال الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٩، وأسهم في تكوين الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بنسبة ٩%. ويلاحظ أن هناك تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية طوال هذه الفترة. ومع تراجع الاستثمار الموجه لهذا القطاع في الفترة الثانية من الدراسة ٢٠٠٠- ٢٠١٠ إلى نحو ٢.٩% من مجمل الاستثمارات، ونحو ٣.٣% من الإستثمار في القطاع غي النفطي، كان هناك إنخفاض أيضاً في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية وصلت إلى نحو ٥.٥% خلال نفس الفترة.

ويمكن القول، أن لتحول السياسة الاقتصادية للدولة الليبية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين إلى خصخصة المشاريع العامة خاصة الصناعية منها، والتخلي عنها نتيجة لعدم كفاءتها، وعدم قدرتها على المنافسة، وتحقيقها لخسائر كبيرة، دوراً رئيسياً في إنخفاض نسبة الإستثمارات الموجهه لذلك القطاع خلال

الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠. أما بالنسبة للفترة مابعد عام ٢٠١٠، فقد كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية سبباً رئيسياً في توقف عمليات التنمية وتوقف الانفاق التنموي.

ثالثاً: تحليل مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٢):

بالرغم من أن إستراتيجية التنمية الإقتصادية في ليبيا، تهدف إلى تطوير قطاع الصناعة التحويلية من أجل تنويع مصادر الدخل، وتقليل الإعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام، إلا أنه يلاحظ تراجع مساهمة نشاط قطاع (الصناعات التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة. وهذا مايمكن أن نلاحظه من خلال استعراض البيانات الواردة بالجداول التالية رقم (٦) ورقم (٧):

جدول رقم (٦) تطورالناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)(مليون دينار)

السنة	قطاع الصناعة التحويلية	الناتج غير النفطي	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٩٠	٤٥٨	٥٠٠٥	٨٢٤٩
١٩٩١	٤٧٦	٥٦٥٢	٨٧٥٦
١٩٩٢	٥٥٥	٦٣٠٥	٩٢٣١
١٩٩٣	٧٠٠	٦٦٧٨	٩١٣٨
١٩٩٤	٦٠٤	٦٧٧٩	٩٦٧٢
١٩٩٥	٧٤٣	٧٢٩٢	١٠٦٧٢
١٩٩٦	٧٠٣	٨٣٦٨	١٢٣٢٨
١٩٩٧	٨١٩	٩٢٩٦	١٣٨٠٢
١٩٩٨	٧٧٩	٩٧٩٨	١٢٥٨٤
١٩٩٩	٨٦٣	١٠٠٨٠	١٤٠٧٦
٢٠٠٠	٨٩٠	١٠٦٩٦	١٧٧٧٧
٢٠٠١	٨٧٨	١١٢٩٦	١٧٦٢٣

٢٠٠٢	٨١٣	١١٩٢٠	٢٤٢١٩
٢٠٠٣	٧٦٥	١٢٥٩١	٣٠٦٢٨
٢٠٠٤	٧٦١	١٤٢٥٨	٤٠٩٥٠
٢٠٠٥	٧٩٩	١٦١٧٨	٥٥٦٦٩
٢٠٠٦	٨١٧	١٧٧٥٦	٦٧٤٠٧
٢٠٠٧	٨٩٣	٢٢٨٨٤	٧٧٧٣١
٢٠٠٨	١٠٦٤	٢٨٣٨٣	٩٩٣٧٦
٢٠٠٩	١١٥٦	٣٠١٣٢	٧١٥٤٩
٢٠١٠	١٢٥٧	٣٢٠٢٥	٨٩٢٢٢
٢٠١١	٩٧٨	١٨٥٨٩.٥	٤٧٩٥٦.٥
٢٠١٢	٣٧٩٥.٧	٢٥٦٥٠.٩	١١٠٠٦١.٩

المصادر: ١٩٩٠- ٢٠٠١: مجلس التخطيط العام ، الحسابات القومية، ١٩٨٦-١٩٩٩، وتقديرات عام ٢٠٠٠ ديسمبر ٢٠٠١، وتقديرات عام ٢٠٠١ صدرت في ديسمبر ٢٠٠٢. ٢٠٠٢- ٢٠٠٧: وزارة التخطيط والمالية، الناتج المحلي الاجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٧ مارس ٢٠٠٨. ٢٠٠٢- ٢٠١٠: وزارة التخطيط والمالية، قسم الحسابات القومية، تقديرات غير منشورة للسنوات ٢٠٠٨- ٢٠١٠. ٢٠١١- ٢٠١٢. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد الرابع والخمسون، الربع الأول، ٢٠١٤.

جدول رقم (٧) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢) (%)

السنة	نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصناعة التحويلية من الناتج غير النفطي
١٩٩٠	٥.٥	٩.٢
١٩٩١	٥.٤	٨.٤
١٩٩٢	٦	٨.٨
١٩٩٣	٧.٧	١٠.٥
١٩٩٤	٦.٢	٨.٤
١٩٩٥	٧	٨.٨

١٩٩٦	٥.٧	٨
١٩٩٧	٦	٨.٦
١٩٩٨	٦.٢	٨.٣
١٩٩٩	٦.١	٧.٨
٢٠٠٠	٥	٦.٨
٢٠٠١	٥	٦.١
٢٠٠٢	٣.٣	٥.٣
٢٠٠٣	٢.٥	٤.٩
٢٠٠٤	١.٩	٤.٦
٢٠٠٥	١.٤	٣.٩
٢٠٠٦	١.٢	٤.٦
٢٠٠٧	١.١	٣.٩
٢٠٠٨	١.١	٣.٧
٢٠٠٩	١.٦	٣.٨
٢٠١٠	١.٤	٣.٩
٢٠١١	٢	٣.٦
٢٠١٢	٣.٤	٩.٣

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على البيانات الواردة في الجدول رقم (٥).

تعد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي، ويلعب دوراً ضعيفاً في الاقتصاد الليبي، حيث ساهم هذا القطاع بنسبة ٦.٨% خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، وانخفض بعد إحدى عشرة سنة في سنة ٢٠١٠ إلى (١.٤%) من إجمالي الناتج المحلي، ويمكن إرجاع هذه المساهمة المتدنية إلى جملة من المسببات، منها طبيعة السوق المحلية، وتدني إستغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، الأمر الذي إنعكس على تكاليف الإنتاج بصورة سلبية. الحقيقة، أن القطاع الصناعي بدأ يتدهور إبتداءاً من نهاية ١٩٩٣ حتى عام ٢٠١٠، وهذا أدى بدوره إلى إنخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧.٧% عام ١٩٩٣ إلى ١.٤% عام ٢٠١٠.

من ناحية أخرى، هيمنت الصناعة الكيماوية (المنتجات النفطية والبتروكيماويات والكيماويات الأخرى، وغيرها) على فروع الصناعة التحويلية، حيث بلغت حصتها من الناتج الصناعي ٦٠% في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٦، وتأتي في المرتبة الثانية صناعة المنتجات الغذائية والتي كون ناتجها ١٦% من الناتج الصناعي، واحتلت مواد البناء المرتبة الثالثة خلال ذات الفترة ٩% من الناتج الصناعي بعد أن كانت في المرتبة السادسة في الفترة ١٩٩٣- ١٩٩٩ ويفسر ذلك بالارتفاع السريع لإنتاج مواد البناء استجابة لارتفاع النفقات الاستثمارية العامة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، مقارنة بالفترة ١٩٩٣- ١٩٩٩، وبالرغم من أن إنتاج الصناعة المعدنية كان يمثل خمس الإنتاج الصناعي في الفترة ١٩٩٣- ١٩٩٩، مما كان يجعلها في المرتبة الثانية في الهيكل الصناعي، إلا أن موقعها تدهور بشكل حاد بحيث وصلت أهميتها النسبية في الناتج الصناعي إلى أقل من ٥% في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٦ [viii].

في نفس الجانب، بالرغم من أن ليبيا إستطاعت من خلال التنمية الصناعية أن توفر أنواعاً متعددة من السلع محلياً وهيأت فرص العمل للكثير من المواطنين في أنحاء متفرقة من البلاد خاصة المشاريع الكبرى منها، مثل صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيميائية وصناعة الاسمنت، إلا أن قطاع الصناعة لم يحرص على الجودة والمنافسة والعائد الاقتصادي فمستوى الجودة ضعيف والسلع غير تنافسية والعائد الاقتصادي مفقود لأن معظم المشاريع الصناعية تحقق خسائر وتتحمل الديون بالملايين [ix]. حيث يلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية محدودة في الصادرات غير النفطية بإستثناء الصناعات البتروكيماوية المدعومة من قبل الدولة.

خلاصة القول، أن قطاع الصناعة التحويلية لم يتطور حتى يستطيع أن يخلق ترابطات أمامية وخلفية، تساهم في خلق قاعدة إنتاجية لإنجاح الصناعة في ليبيا، حيث أن معظم الصناعات الإستراتيجية هي نفطية بطبيعتها، أو تساهم فيها

المشتقات النفطية بدرجة كبيرة، فإذا ألغينا مساهمة قطاع النفط في قطاع الصناعة، فإن مساهمة قطاع الصناعة في الناتج ستتضاءل إلى درجة متدنية جداً.

الدراسة القياسية:

قياس دور الإيرادات النفطية على تنمية قطاع (الصناعة التحويلية) في ليبيا خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٤، و ذلك بغرض التعرف على أثر المتغيرات التفسيرية فى مجموعها على المتغيرات التابعة، وذلك بعد أن تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال السلسلة الزمنية.

ويعد توصيف النموذج المستخدم من أهم خطوات البحث القياسى التطبيقى، وبالتالى كان من الأهمية التيقن فى إختيار أنسب الأشكال الرياضية تعبيرا عن النموذج، و يتم ذلك إعتمادا على المعلومات المتوفرة فى إطار النظرية الاقتصادية، واللجوء إلى المنهج التجريبى فى إختيار الشكل الرياضى للنموذج، بحيث يتم تجريب كافة الأشكال الرياضية الممكنة والمفاضلة بينهم للوصول إلى أفضل صيغة تعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

متغيرات النموذج:

يتم تحديد متغيرات النموذج بناء على تجربة ليبيا فى قطاع النفط، والتعرف على أثر إيرادات النفط على السياسة المالية فى ليبيا ، وسوف يتم إدخال المتغيرات القابلة للقياس فقط فى النموذج.

-المتغيرالتابع (Dependent Variables): في هذا النموذج هو الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية.

- المتغير المستقل (Independent Variable) : فى هذا النموذج هو العوائد النفطية.

تحديد الشكل الرياضى للنموذج:

لقد تم الاعتماد على المنهج التجريبى فى تحديد الشكل الرياضى لكل نموذج حتى يمكن الوصول إلى أفضلها فى التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل فى كل نموذج . و الصور التى سوف يتم تجربتها هى :

١- النموذج الخطى ، ٢- النموذج اللوغاريتمى المزدوج ، ٣- النموذج النصف لوغاريتمى ، ٤- النموذج الأسى .

- تقدير العلاقة بين عوائد الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة فى ليبيا فى الفترة من (١٩٩٠– ٢٠١٤):

جدول (٨): تقدير العلاقة عوائد الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية فى ليبيا فى الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٤) الأرقام بالمليون دينار.

السنة	الصادرات النفطية	قطاع الصناعة التحويلية
١٩٩٠	٣٥٣٤.٧	٤٥٨
١٩٩١	٣٠٠٩.١	٤٧٦
١٩٩٢	٢٨١٠.٩٤	٥٥٥
١٩٩٣	٢٢٧٦.٨٧	٧٠٠
١٩٩٤	٢٩٠٠.٤٢	٦٠٤
١٩٩٥	٢٩٦٦	٧٤٣
١٩٩٦	٣٤٣٣.٣	٧٠٣
١٩٩٧	٣٢٧٥.٢	٨١٩
١٩٩٨	٢١٩٨.٧	٧٧٩
١٩٩٩	٣٤٨٨.٩	٨٦٣
٢٠٠٠	٤٩٩٢.٢	٨٩٠
٢٠٠١	٥١٤٢.١	٨٧٨
٢٠٠٢	٩٨٢٤	٨١٣
٢٠٠٣	١٤٠٤٧.٤	٧٦٥
٢٠٠٤	٢٠٠٨٥.٥	٧٦١
٢٠٠٥	٣٠٣١٢.٢	٧٩٩
٢٠٠٦	٣٤٨٩١.٢	٨١٧
٢٠٠٧	٣٩٥٨٩.١	٨٩٣
٢٠٠٨	٥٢٩٤٧	١٠٦٤

٢٠٠٩	٣٣٣٥٣	١١٥٦
٢٠١٠	٥٥٠١٢.١	١٢٥٧
٢٠١١	١٥٨٣٠.١	٩٧٨
٢٠١٢	٦٦٩٣٢.٢	٣٧٩٥.٧

جدول (٩) نتائج تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية و الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية فى الفترة من (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

شكل العلاقة	ثابت المعادلة	معامل الإنحدار	T المحسوبة	F C	R	R^2	D.W
الخطية $Y = 535ز1 + 1.633X_t$	535.1	0.022	4.348	18.91	0.45	0.47	0.772

يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصاديـة :

جـاءت اشـارة معامـل الانحـدار موجبـة (٠.٠٢٢) وفقـا لنتـائج الانحـدار الخطـى البسيط، ومـن خـلال اختبـار"ت" تأكدت المعنويـة الإحصـائية لمعـاملات الآنحدار المقدرة عند مستوى معنوية ١% و٥%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية بين عوائد الصادرات النفطية (كمتغير مستقل) وناتج قطاع الصناعة (كمتغير تابع) أى أنـه كلمـا زادت عوائـد الصـادرات النفطيـة زاد النـاتج المحلـي لقطـاع الصناعة.

المعايير الإحصائيـة :

يتضـح مـن نتـائج النمـوذج المقـدر أن المتغيـر المسـتقل لـه قـدرة تفسـيرية متوسطة للتباين في المتغير التابع، والتـي تمكنـت من تحديد مانسبته (٤٧%) من التبـاين الكلـي فـي متغيـر النـاتج المحلـي الاجمـالي لقطـاع الصـناعة، وفقـاً لنتـائج

الانحدار الخطي البسيط. وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل عند مستوى معنوية١%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لعوائد الصادرات النفطية على الناتج المحلي لقطاع الصناعة.

بالنسبة لمعايير الاقتصاد القياسى :

تم إجراء اختبار D.W والذى يكشف عن مدى سلامة النموذج من حيث وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشوائية. حيث بلغت قيمة إحصائية دربن واطسون (٠.٧٧)، وفقا لنتائج الانحدار الخطي البسيط، وهى تشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء العشواية لأن القيمة المحسوبة لإحصائية D.W أقل من القيمة الجدولية لإحصائية D.W.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١- توجد علاقة معنوية بين عوائد الصادرات النفطية الليبية والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية، بحيث أن أي زيادة في عوائد الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة، سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بمقدار ٠.٠٢٢وحدة.

٢- الإعتماد على قطاع النفط، وعدم تطوير الصناعات المرتبطة به، عن طريق الترابطات الأمامية والخلفية، كالصناعات البتروكيماوية مثلاً، أدى إلى محدودية مساهمة قطاع (الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة بالأسعار الجارية نحو ٤%، ومن ذلك يمكن القول، بأنه توجد علاقة معنوية ضعيفة بين عوائد الصادرات النفطية والناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة العمل على تطوير الصناعة النفطية، بالتركيز على الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، والتي تمتلك بها ليبيا ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها كالصناعات البتروكيماوية مثلاً.

٢- يجب على الدولة إستخدام العوائد النفطية وتوزيعها بالشكل الأمثل في تنمية مختلف الأنشطة الإقتصادية الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، لرفع كفاءة الانتاج وبناء قاعدة إنتاجية تساهم في زيادة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وزيادة حصيلة الصادرات غير النفطية منها.

المراجع

([i]) Seyed Mohammad Alavinasab (2015), " Effect of Oil Revenues and Non-Oil Exports on Industrial Production: A Case of Iran", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925.Volume 6, Issue 2. Ver. II (Mar.-Apr. 2015), PP 29-34 www.iosrjournals.org

([ii]) Victor Ushahemba Ijirshar (2015), " The empirical analysis of oil revenue and industrial growth in Nigeria ", African Journal of Business Management, Vol. 9(16), pp. 599-607 On The Website: www.academicjournals.org.

([iii]) سلام الشامي (٢٠١٢)، " قياس أثر تقلبات أسعار النفط في أداء الاقتصاد الليبي للسنوات (١٩٧٠- ٢٠٠٩)"، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الخامس، السنة الخامسة، ص ٧٧.

([iv]) عيسى حمد الفارسي (٢٠٠٩)، " ليبيا ومنظمة التجارة العالمية "، ورقة مطورة من ورقة قدمت إلى مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة بنغازي ومركز البحوث والاستشارات بنغازي (٢٠٠٨)، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد العشرون، العددان الأول والثاني، ص ١١٩.

([v]) سلام الشامي (٢٠١٢)، مصدرسس سبق ذكره، ص ٧٨.

([vi]) مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة.

([vii]) جوديت غورني، " ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط" ترجمة محمد عزيز، فتحي أبوسدرة، جامعة بنغازي ، ط ١، ٢٠٠٣،ص ٢٠٤.

([viii]) علي مزرا، " ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة "، دراسات اقتصاد، المؤسسة العربية للدراسات الاقتصادية، بيروت لبنان، ٢٠١٢، ص ص ٣٠٨- ٣٠٩.

([ix]) علي مزرا، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٠٨- ٣٠٩.